● أخبار قصيرة

قريباً.. تدشين خط ملاحي بين ميناء تشابهار ومسقط

أعلنت أمانة المجلس الأعلى للمناطق الحرة التجارية - الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة، أنه تنفيذاً لقرارات زيارة رئيس الجمهورية إلى عمان وتحقيق الوعود التي تم طرحها خلال هذه الزيارة، سيتم تدشين خط ملاحي لنقل الركاب بين تشابهار ومسقط وبالعكس بشكل رسمي بدءاً من الأسبوع المقبل. وتم تنفيذ هذه الخطوة الهامة بدعم ومتابعة مستمرة من أمين المجلس الأعلى للمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة، وفي إطار سياسات الحكومة التنموية في مجال التفاعلات الإقليمية.
وسيقام حفل الافتتاح الرسمي لهذا الطريق البحري الأسبوع المقبل لتأكيد الأهمية الاستراتيجية لهذا المشروع في تعزيز الروابط الاقتصادية والسياحية والثقافية بين إيران وعمان. وأعلن رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمنطقة تشابهار الحرة في رسالة له: «حركة السفن السياحية من مسقط إلى تشابهار تحقق وعد الرئيس بزشكيان خلال زيارته الأخيرة إلى عمان. ونقدر دعم محافظ سيستان وبلوشستان وأمين المجلس الأعلى للمناطق الحرة في تحقيق هذا الأمر الهام، ونقدر إجراءات منظمة الموانئ والملاحة البحرية».

تطوير الرحلات بين إيران وباكستان.. ترخيص يمهّد الطريق للتعاون

شهدت الأسابيع الأخيرة خطوة مهمة في العلاقات الجوية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وباكستان، حيث ارتفعت السعة الجوية بين البلدين إلى ٢٤ رحلة أسبوعياً، وهو ما سيسهم بلا شك في تعزيز التبادلات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين البلدين الشقيقين.
هذا الإنجاز تحقق بعد زيارة الرئيس مسعود بزشكيان برفقة وزيرة الطرق والتنمية الحضرية ورئيس هيئة الطيران المدني إلى باكستان. وخلال الزيارة، تم توقيع وثيقة تطوير التعاون في مجال النقل الجوي بين البلدين، والتي شملت افتتاح خط الرحلة الجديد مشهد- كراتشي التابع لشركة الطيران الإيرانية «هما». وبالإضافة إلى زيادة عدد الرحلات الجوية، تضمنت الاتفاقيات الموقعة رفع القيود على مسارات الطيران، التعاون المشترك في مجال الملاحة الجوية، وتطوير برامج التدريب المتخصص في الطيران. وتم التوصل إلى هذه الاتفاقيات نتيجة لمفاوضات وتنسيق مستمر بين رؤساء هيئات الطيران المدني في إيران وباكستان خلال العام الماضي.

بإمكان الأجانب المرخّص لهم التواجد في سوق العمل الإيراني

قال مساعد وزير التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي للشؤون المتعلقة بتطوير خلق فرص العمل والتوظيف: لا توجد قيود على أصحاب العمل في توظيف الأجانب المرخص لهم؛ مضيفاً: إن البرنامج الوطني للوزارة هو التواجد الشفاف للأجانب المرخص لهم في سوق العمل الإيراني.
وقال مالك حسيني: ليس بالضرورة أن تكون القوى العاملة الأجنبية من بلد محدد مثل أفغانستان؛ فالقوى العاملة الأجنبية المرخصة يمكن أن تكون من أي بلد على أساس المهارات والاحتياجات المطلوبة. وأكد حسيني أن النهج هو ضمان عدم تضرر الشركات من نقص العمالة، لذلك تم التأكيد على أنه في حال عدم وجود متطوعين إيرانيين لبعض الوظائف أو قلة عددهم، فلن تكون هناك قيود على توظيف الرعايا الأجانب وفقاً للوائح.

نافياً ادّعاء تجميد أموال إيران في الصين

رئيس غرفة التجارة يتحدّث عن تنامي التبادل التجاري بين طهران وبكين

الوفاق/ أشار رئيس غرفة التجارة الإيرانية - الصينية إلى الاتجاه المتنامي للتبادل التجاري بين البلدين، وقال: بلغ حجم التبادل التجاري بين إيران والصين، باحتساب النفط، ٦٥ مليار دولار في العام الماضي، ولا صحة لما يقال عن تجميد الأموال الإيرانية في الصين.
وقال مجيد رضا حريري، في حوار مع وكالة «إيلنا» العُمالية، حول حجم التجارة بين البلدين: إن التجارة بالمعنى العام، أي العلاقات الاقتصادية بين إيران والصين، كانت في كل عام أفضل من العام الذي سبقه؛ وحتى مع وجود العقوبات التي تشكّل عائقاً كبيراً أمام تقدم العلاقات الاقتصادية بين البلدين، شهدنا في العام الماضي، ومع احتساب النفط، تبادلاً تجارياً مع الصين تجاوز ٦٥ مليار دولار.

التجارة بين إيران والصين تنمو بشكل جاد

وأضاف رئيس غرفة التجارة الإيرانية - الصينية: إذا أردنا حساب حجم التبادل التجاري بين البلدين بشكل أدق، فسيتجاوز هذا الرقم، لأن جزءاً من تبادلاتنا التجارية يتم عبر الإمارات بسبب العقوبات، سواء في مجال التصدير أو الاستيراد من الصين؛ وبعبارة أخرى، نضطر إلى إرسال السلع التي نريد استيرادها إلى إيران أو تصديرها إلى الصين عن طريق الإمارات.
وأوضح حريري: أن تجارتنا مع الصين، رغم كل الضغوط الأميركية، تشهد نمواً جدياً للغاية، وقال: في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، عندما وُقِّعت عقوبات الاتفاق النووي، بلغ حجم تجارتنا مع الصين، باحتساب النفط، ٥١/٨ مليار دولار. وأضاف: بما أن النفط لا يُدرج ضمن الإحصاءات الرسمية للتجارة، فإن هذه الأرقام لا تظهر في الإحصاءات الرسمية؛ لكن يمكننا القول بسهولة إن تجارتنا مع الصين تجاوزت هذه الأرقام ووصلت إلى أكثر من ٦٥ مليار دولار.

كفّة صادرات إيران إلى الصين أثقل

وأشار رئيس غرفة التجارة الإيرانية - الصينية إلى تفاصيل إحصاءات الاستيراد والتصدير مع الصين، وقال: من أصل ٦٥ مليار دولار حجم تجارتنا مع الصين، يشكّل تصدير النفط الإيراني إلى الصين ٣٠ مليار دولار. أما الباقي، أي ٣٥ مليار دولار، فقد كان نحو ١٦ مليار دولار منه صادرات إيران إلى الصين، والبقية وارداتنا من الصين.
وأضاف: من إجمالي هذا الرقم، أي ٦٥ مليار دولار، كان أقل من ٢٠ مليار دولار صادرات الصين إلى إيران، بينما تجاوزت صادرات إيران إلى الصين ٤٠ مليار دولار، ودائماً ما كان التوازن في العلاقات مع الصين، مع احتساب النفط، لصالح إيران.

لا صحّة لادّعاء تجميد أموال إيران في الصين

وردّ حريري على سؤال حول ما إذا كانت أموال النفط تُسدَّد من الصين إلى إيران أم أننا نتسلم بضائع بدلاً عنها أو تبقى مجمّدة هناك، فقال: في العام الماضي خُصّص نحو ٢٤ ملياراً من العملة بسعر ٢٨,٥٠٠ تومان لاستيراد الأدوية والمواد الغذائية، وكان مصدرها بيع النفط، فلمن نبيع النفط غير الصين؟ إذن البنك المركزي يتسلم عائدات النفط. وأضاف: ما نعترض عليه حالياً هو لماذا تأتي أموال صادراتنا غير النفطية إلى دبي، ثم نُضطر لشراء الدرهم من أجل الاستيراد من الصين وتحويله من جديد؟ نحن نطالب بأن تبقى عائدات صادراتنا غير النفطية في الصين، وأن تُستخدم لاستيراد حاجات البلاد من هناك؛ لكن هذا الأمر لا يحدث أيضاً. وتابع: إن المنافذ المستوردة للغذاء والدواء إلى إيران متعددة وليست مقتصرة على الصين فقط؛ فعلى سبيل المثال، يتم استيراد كُسب فول الصويا والزيت من دول غير الصين، لذلك فإن البنك المركزي يتسلم بالتأكيد العملة الصعبة الناتجة عن صادرات النفط، ليخصصها لشراء القمح وكُسب فول الصويا والزيت وغيرها من الدول الأخرى.
وحول العملات الناتجة عن الصادرات غير النفطية، قال رئيس غرفة التجارة: إن العملات المتأتية من الصادرات غير النفطية لإيران، والتي تكون في الغالب منتجات قائمة على النفط مثل البتروكيماويات والمشتقات والغاز، وكذلك المنتجات القائمة على المناجم مثل مُركزات النحاس وسائر السلع الأساسية، إذا لم يقم الطرف الصيني بدفع ثمنها، فلن يتم شحن البضائع للتصدير من هنا.

من أصل ٦٥ مليار دولار حجم تجارتنا مع الصين، يشكّل تصدير النفط الإيراني إلى الصين ٣٠ مليار دولار. أما الباقي، أي ٣٥ مليار دولار، فقد كان نحو ١٦ مليار دولار منه صادرات إيران إلى الصين، والبقية وارداتنا من الصين

ما صدر من الموقف الرسمي للحكومة الصينية هو أنها أعلنت رسمياً عدم التزامها بالعقوبات الأحادية الأميركية

هل تؤثر «آلية الزناد» على العلاقات التجارية بين إيران والصين؟

أجاب رئيس غرفة التجارة الإيرانية - الصينية على سؤال مفاده: هل لتفعيل «آلية الزناد» تأثير على علاقاتنا التجارية مع هذا البلد أم لا؟ قائلاً: لرؤية تأثيره الحتمي يجب انتظار الاجتماع ورؤية المستقبل؛ لكن ما صدر حتى اليوم من الموقف الرسمي للحكومة الصينية هو أنها أعلنت رسمياً خلال الشهرين الماضيين أكثر من خمس مرات، عبر متحدثين مختلفين باسم الحزب أو الحكومة أو وزارة الخارجية الصينية، أن هذا البلد لا يلتزم بالعقوبات الأحادية الأميركية، كما أكد السفير الصيني مرة أخرى أن العقوبات الأحادية الأميركية ليست ملزمة لبلاده. وأشار حريري إلى أن القرارات الخمسة لمجلس الأمن التي فرضت عقوبات على إيران لم تكن عقوبات على التجارة، بل على الصناعة النووية والصاروخية، ولا تُحدث سوى تأثير نفسي، وأضاف: نحن في غرفة التجارة الإيرانية - الصينية نُعِدّ حالياً مجموعات لإيفاد وفدين تجاريين كبيرين إلى الصين خلال شهري أكتوبر ونوفمبر.

نائب وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية:

عودة عقوبات مجلس الأمن شكلية؛ ولن تؤثر على مبيعات النفط

قال نائب وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية: إن ما ورد في قرارات مجلس الأمن يتعلق بالجيل الأول من العقوبات، في حين أننا اليوم نواجه الجيل الثالث منها، وعقوبات مجلس الأمن ليست تصاعدية.
وأوضح حميد قنبري، مساء السبت، خلال مشاركته في برنامج حواري إخباري في التلفزيون الإيراني، آخر تطورات عمل الجهاز الدبلوماسي فيما يخص تفعيل ما يُعرف بـ«آلية الزناد».
وأكد قنبري أن تفعيل آلية الزناد لن يؤثر على مبيعات النفط الإيراني ولا على المعاملات المصرفية، مشيراً إلى أن ردود الأفعال على العقوبات تظهر فقط في الأسواق غير الرسمية والسطحية وبصورة انفعالية، بينما يسعى فارضو العقوبات عبر التخطيط إلى خلق حزم نفسية وسياسات إعلامية. وأضاف: «كونوا على يقين أن آلية الزناد لن تؤثر لا على مبيعات النفط ولا على التبادلات المصرفية».
وتابع: «لا يمكن القول إن عقوبات مجلس الأمن بلا أثر إطلاقاً، إلا أن التعامل معها يجب أن يكون واقعياً بعيداً عن المبالغة. فعقوبات مجلس الأمن لا تشكل إلا جزءاً صغيراً جداً من العقوبات الأميركية، وردود الأسواق الحالية على موضوع آلية الزناد انفعالية».
وأشار نائب وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية إلى أن عودة عقوبات مجلس الأمن شكلية، موضحاً: أنه رغم دخول آلية الزناد حيز التنفيذ في ٢٧ سبتمبر، فإنه مازال بالإمكان طرح قرار آخر للتصويت، وإذا رفض أي عضو من مجلس الأمن ذلك القرار فلن تكون له شرعية قانونية.
وأضاف: «حتى الآن لم يسألني أي مصدر أو تاجر عن مصير آلية الزناد؛ فالأمر لا يشغلهم أساساً.
ما ورد في قرارات مجلس الأمن يخص الجيل الأول من العقوبات، بينما نحن اليوم نواجه الجيل الثالث منها، وعقوبات المجلس ليست تصاعدية.
وإذا رأى الأوروبيون أن العقوبات تركت أثراً كبيراً، فإنهم سيحاولون انتزاع أقصى قدر من التنازلات منّا، وقد أصبح واضحاً لجميع المسؤولين أن مواجهة العقوبات لا تكون إلا بتقوية الاقتصاد».
وحول موقف روسيا والصين بعد تفعيل آلية الزناد، قال قنبري: إن «الصين وروسيا تعملان وفق مصالحهما الوطنية؛ لكن ينبغي أن تكون لعبة إيران في الساحة الدولية بحيث تتقاطع مصالحها مع مصالح الدول المتحالفة معها».
وشدد على أنه «لا يوجد قطاع اقتصادي إلا ويخضع للعقوبات الأميركية، وأن أقسى عقوبات مجلس الأمن كانت في القرار ١٩٢١. فجميع البنوك الإيرانية تخضع للعقوبات الثانوية الأميركية، ومع ذلك فقد مررنا بظروف أصعب من هذه».
يُذكر أن مجلس الأمن الدولي صوّت، يوم الجمعة ١٩ سبتمبر، على استمرار رفع العقوبات الدولية عن إيران، حيث عارضت ٩ دول تفعيل آلية الزناد لإعادة العقوبات، بينما أيّدتها ٤ دول وامتنعت دولتان عن التصويت.
ويعني رفض مشروع القرار المقدم من كوريا الجنوبية أن آلية الزناد تبقى قائمة لمنع رفع العقوبات عن إيران.

خلال ٥ أشهر

إيران تصدّر ٣ مليارات دولار من منتجات الحديد والصلب

بلغت صادرات إيران من منتجات الحديد والصلب، في غضون الأشهر الخمسة الأولى من العام الإيراني الجاري (بدأ في ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٥)، ٣ مليارات دولار.
انخفض تصدير قضبان الحديد بنسبة ٢٦٪ من حيث الحجم والقيمة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. كذلك من حيث الحجم، انخفض تصدير حديد التسليح بنسبة ٣١٪ و٣٧٪ من حيث القيمة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، على التوالي. فيما ارتفع تصدير الزوايا والقنوات والمقاطع الأخرى بنسبة ٣٠٪ من حيث الحجم مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وارتفع بنسبة ٢٩٪ من حيث القيمة.
وارتفعت صادرات الحديد الإسفنجي، وكريات خام الحديد، ومركزات خام الحديد من حيث حجم وقيمة الصادرات. وشهدت سلسلة الحديد والصلب بأكملها خلال هذه الفترة نموًا بنسبة ٣٠٪ من حيث الحجم و١٠٪ من حيث القيمة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وتشير صادرات سلسلة الحديد والصلب في البلاد إلى أن حجم صادرات الحديد والصلب قد ارتفع بنسبة ١٧٪ أي ما يعادل ٧٩٦ ألف طن.
ولا يزال الاتجاه التصاعدي لصادرات المواد الخام في إنتاج الصلب مستمراً، حيث ارتفع حجم صادرات خام الحديد المركّز بنسبة ٨٠٪ خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.